فوق الطاولة

فراس القاضي

الحكومة في البرازيل

في اجتماع عُقد منذ أشهر، قال وزير المالية ما معناه: يطلقون على وزارة المالية لقب وزارة الجباية، وهذا صحيح ولا يزعجنا، وهو من ضمن عمل وزارات المالية في كل العالم.
جميلة هذه الشفافية، وتحسب للرجل، رغم أن علينا إبلاغه بمعلومة بسيطة، وهي أن الجباية ازدادت خلال «ولايته» بشكل سيذكره التاريخ السوري للأجيال القادمة حتماً.
طيب.. هذا «عمل» وزارة المالية، فماذا عن بقية الوزارات؟
ماذا عن وزارة الكهرباء، وفواتير الدورات الأخيرة الخيالية التي وصل بعضها إلى أكثر من مليون ليرة في القطاع المنزلي وليس التجاري أو الصناعي؟ وطبعاً لا داعي للحديث عن جودة منتج هذه الوزارة الذي هو الكهرباء التي نكاد ننساها، ولا عن عدالتها في توزيعها بين المناطق والبلدات والمحافظات.
ماذا عن وزارة الاتصالات، ورفع تعرفة الاتصالات الأرضية والخليوية وخدمة الانترنت ورسوم الاشتراك إلى ما يقارب الضعف؟ وطبعاً لا داعي للحديث عن جودة الانترنت وسرعته، وعن برنامج الفُوترة والعناية بالزبائن، وعذابات موظفي الاتصالات والناس عند بداية كل دورة جديدة.
ماذا عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؟ ماذا عن آلاف الضبوط الشهرية التي تدرج الوزارة أعدادها وأنواعها على حساباتها في مواقع التواصل؟ وطبعاً مجرد أن تكون الضبوط بـالآلاف، فهذا يعطي فكرة وافية عن جودة عمل الوزارة.
ماذا عن وزارة الإدارة المحلية ومؤسساتها؟ ماذا عن المخالفات والرسوم بمختلف أنواعها التي وصلت إلى مئات الملايين في بعض الأماكن؟ وبالمقابل.. كيف وضع الشوارع ومخالفات البناء التي على ليست فقط «على عينك يا تاجر»، بل تفقأ عينه؟ وماذا عن مستوى الخدمات التي من المفترض أنها تقدمها للناس؟
نكتفي بهؤلاء أم نتابع؟
حاولنا الاختصار قدر الإمكان، لأننا لو أردنا الحديث عن وزارة المالية فقط لملأنا كل صفحات العدد بما فرضته على السوريين، وما الثمن الذي سيدفعه البلد بأكمله بعد سنوات قليلة وربما سنة واحدة؟ وكم عدد الشركات والأعمال التي ستبقى قيد الإنتاج أو في البلد بعد مضاعفة الضرائب أضعافاً كثيرة.
السؤال الكبير هو: أين هذه الأموال؟ ربما يعتقد أحد أن الجواب سهل، وهو أن لدى الدولة آلاف الأبواب التي تنفق فيها المال، وهذا جواب صحيح، لكن، مع مضاعفة الجباية أضعافاً كثيرة، ورفع أسعار كل شيء تقريباً، ألا يجب أن تتحسن الأجور والخدمات والشوارع ووسائل النقل وسلك التعليم وكل شيء كان يُنفق عليه سابقاً بمبلغ معين واليوم ازداد هذا المبلغ أضعافاً؟
هل لمس سوري واحد هذا التغيير؟
عندما بدأت هيكلة إعادة الدعم، جميع الوزراء المعنيين بالموضوع رددوا الجملة ذاتها: (الوفر الناتج من إعادة الهيكلة سيذهب إلى باب رفع الأجور).
هل رفعت الأجور؟ لا لم ترتفع، ورغم أنها لم ترتفع، ارتفعت الجباية أضعافاً، وأمر آخر عن الجباية، هو أن الكثير من الرسوم ارتفعت من دون إعلان، وفوجئ بها الناس عند الدفع، مثل الاتصالات وجمركة الموبايلات وغيرها.
أتساءل أحياناً: ماذا لو تم إلغاء قانون قيصر؟ أعتقد أن أسرَة العنايات المشددة في كل المشافي ستمتلئ بحالات الاحتشاء، وسيموت الكثير من التجار ومن مشغّليهم قهراً وغيظاً لأن نبع المليارات سيجف، مع أنه لا داعي لذلك أبداً، لأنه وبكل تأكيد ستبقى الأمور على ما هي عليه كما بقيت على ما هي عليه بعد مضاعفة الجباية.
يروي أن رجلاً كثرت ديونه، وصار يؤخر عودته إلى المنزل كثيراً كي لا يراه البقال واللحام وبائع الخضار ويطالبونه، فاقترح على زوجته الخطة التالية: لن أخرج من المنزل أبداً، وقولي لمن يسأل عني إنني سافرت إلى البرازيل للعمل.
نجحت الخطة وصدق الناس، ومرة حين رأى لص زوجة المديون قد خرجت من المنزل، ظن أنه صار فارغاً، ودخل بطريقة ما لسرقته، وحين استيقظ الزوج بسبب صوت انكسار آنية اصطدم بها اللص من دون قصد، خرج من الغرفة فوجد اللص أمامه، فتركه وقال له: «أخ بس لو ماني بالبرازيل».

التجارة الداخلية ترفع أسعار ١٦ سلعة أساسية

جمعية حماية المستهلك: دليل فوضى وعدم وجود ضوابط وعلى وزارة المالية إيجاد مصادر جباية غير المواطن الفقير

الوطن

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مساء أمس نشرة أسعار جديدة رفعت فيها كل أسعار المواد والسلع الأساسية بعد فترة قصيرة من رفعها بنسبة ١٠ بالمئة.
وعن القرار، قال رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي أن رفع الأسعار المفاجئ وبهذه الطريقة هو دليل فوضى عارمة وعدم وجود ضابط حقيقي للموضوع، خاصة أن رفع أسعار المواد الأخير لم يمض عليه وقت طويل.
وأكد المعقالي في حديثه لصحيفة «الوطن» أن المواطن السوري يعاني من حالتي حصار، داخلية وخارجية، حيث العقوبات الظالمة من الخارج، والضرائب الباهظة ورفع الأسعار المتكرر وانخفاض سعر الصرف وقلة الأجور وعدم توافر المواد من الداخل.
وقال المعقالي: نقدر وضع البلد وشح الموارد، لكن على وزارة المالية أن تجد مصدر جباية بعيداً عن (جيبة المواطن) الفقير.
وشدد المعقالي على ضرورة إيجاد حل جذري لمشكلة الأسعار والإنتاج، لأن الوضع أصبح صعباً جداً على الجميع، وأصبحت تكلفة المنتج المحلي بين تكلفة إنتاج ونقل وشحن وضرائب تفوق سعر المنتج المستورد.
وفيما يلي تفاصيل القرار:
١- تحدد أسعار المواد والسلع الأساسية وفق الآتي:
١- سكر كغ (معبأ) ٤٦٠٠
٢- سكر كغ (معبأ) ٤٤٠٠
٣- أرز صيني+ هندي (حبة قصيرة) كغ (دوكما) ٤٤٠٠
٤- أرز تايلاندي+ هندي (كبسة حبة طويلة) كغ (معبأ) ٤٠٠٠
٥- زيت دوار الشمس ١ ليتر (معبأ) ١٤٠٠٠
٦- السمن النباتي ١ ليتر (معبأ) ١٥٠٠٠
٧- شاي سوبر بيكو اكسترا ١ كغ (معبأ) ٤٢٠٠٠
٨- شاي سوبر بيكو ١ كغ (دوكما) ٤٠٠٠٠
٩- شاي بيكو ١ كغ ((دوكما) ٣٨٠٠٠
١٠- تونا قطع (سكيب جاف) ١٦٠ غ ٤٥٠٠
١١- تونا ناعم ١٦٠ غ ٣٠٠٠
١٢- سردين ١٢٥ غ ٣٠٠٠
١٣- بن مطحون أول كغ (دوكما) ٤٠٠٠٠
١٤- بن مطحون روبستا كغ (دوكما) ٣٢٠٠٠
١٥- دقيق أبيض زيرو كغ (معبأ) ٣٢٠٠
١٦- سميد كغ (معبأ) ٣٨٠٠
٢- تكلف مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بإصدار نشرات دورية للبيض والفروج واللحوم الأخرى.
٣- تحدد أسعار الشاي المعبأ وفق الآتي:
أ- يضاف نسبة ٢٠٪ تكاليف تعبئة وتغليف من قيمة الشاي الفرط للعبوات وزن ٤٥٠غ وما فوق.
ب- يضاف نسبة ٣٠٪ تكاليف تعبئة وتغليف من قيمة الشاي الفرط للعبوات وزن أقل من ٤٥٠غ.
ت- تحدد أسعار الشاي المستورد المعبأ في ظرف وبعبوات مختلفة حسب الأوزان استناداً لسعر الشاي الفرط مضافاً إليه ٤٠٪ تكاليف تعبئة وتغليف.
٤- يتوجب على كل حلقات الوساطة التجارية تداول الفواتير التجارية طبقاً للأسعار المحددة أعلاه وتكلف مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بمتابعتها.
٥- تعتبر هذه الأسعار حد أقصى لا يجوز تجاوزه ويمكن البيع بسعر أقل منها ويخضع مخالفوها للعقوبات المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٢١.
٦- يمكن للمنتج أو المستورد البيع مباشرة لبائع المفرق أو المستهلك شريطة أن تكون الفاتورة الصادرة عنه مطابقة لأسعار المبيع للمستهلك كحد أقصى.
٧- تعتبر هذه النشرة نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها حتى إشعار آخر وينهى العمل بما هو مخالف لذلك.

مجلس جديد لمفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

المالية تنهي مزادها الثالث للأوراق المالية بـ٩عروض بقيمة ٧٢,٥ مليار ليرة

| عبد الهادي شباط

أنهت وزارة المالية إجراءات المزاد الثالث للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٢، للاكتتاب على سندات خزينة بأجل سنتين، ونطاق إصدار مستهدف بقيمة ١٠٠ مليار ليرة سورية، وقد تم المزاد ضمن التوقيت المقرر له.
وحسب بيان وزارة المالية على حسابها الرسمي على التليغرام أنه شارك بالاكتتاب على السندات في بالمزاد ٥ عارضين، تنوعوا بين مصارف خاصة وعامة وأفراد، في حين تم تقديم ١٢ عرضاً إلى وكيل الإصدار (مصرف سورية المركزي)، إذ سمح بتقديم ٣ عروض لكل من المصارف وشركات الوساطة، و٤ عروض مستقلّة للأفراد الذين فوضوا المصارف أو شركات الوساطة للاكتتاب عنهم.
وبلغت القيمة الإجمالية للعروض المقدّمة نحو ٨٣ مليار ليرة سورية، أي بنسبة تغطية ٨٣ بالمئة من حجم الإصدار المستهدف، وفاز بالمزاد ٩ عروض، بإجمالي حجم مخصص قيمته ٧٢,٥ مليار ليرة سورية، وبعدد سندات مخصصة ٣٦٢٥٠ سنداً، وقد بلغ معدّل الفائدة للكوبونات ٨,٩٨ بالمئة، على أساس القيمة الاسمية للسند (٢ مليون ليرة سورية)، سوف تـوزع بشكل نصف سنوي، علماً أن أسعار الفائدة المقدمة في العروض تراوحت بين ٨,٤ بالمئة كحدّ أدنى و١١ بالمئة كحدّ أقصى.
وستتمّ التسوية في ٢٠٢٢/١٠/١٦، وهو موعد تحويل الأموال من حسابات العارضين الفائزين بالمزاد إلى حساب الأوراق المالية الحكومية المفتوح لـوزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي.
تعد هذه الورقة المالية الحكومية الثانية القابلة للتداول، أي السماح لمكتتبي وحاملي سندات الخزينة: بيعها وشرائها في سوق دمشق للأوراق المالية.
يأتي هذا الإصدار في إطار التحديثات التي قامت بها مؤخراً وزارة المالية، إذ سمحت لسندات الخزينة بالتداول في سوق دمشق للأوراق المالية، كما سمحت لشركات الوساطة المالية بالمشاركة في المزادات، وللأفراد الطبيعيين والاعتباريين بالمشاركة في الاكتتاب على هذه السندات.
وتمتّ إجراءات المزاد وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية، كما سيتم تداول هذه الأوراق وفق نظام تسجيل وإيداع وتداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية رقم ١٦٢٢ لعام ٢٠٢٢.
من جهة ثانية تزامن المزاد مع تشكيل مجلس جديد لمفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حيث أصدر الرئيس بشار الأسد، ، مرسوماً بتسمية رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، برئاسة الدكتور عبد الرزاق قاسم، وتم تسمية الدكتور شادي بيطار من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق نائباً لرئيس المجلس.
وضم المجلس كل من الأعضاء، معاوني وزيري المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ونائب حاكم مصرف سورية المركزي وكل من الدكتور حسين قبلان من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق والدكتورة ميسون المصري من كلية الحقوق بجامعة دمشق.

مباحثات سورية جزائرية لتزويد سورية بالغاز المنزلي

الجزائر مستعدة لاستقبال وفد سوري لإنهاء الموضوع بالسرعة الكلية

| الوطن

اجتمع يوم أمس وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة مع وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، لمناقشة سبل التعاون في مواضيع عدة أهمها تزويد سورية بالغاز المنزلي من الجزائر، وحول ذلك اتفق الطرفان على تسريع إجراءات الوصول إلى توقيع العقد نظراً لامتلاك الجزائر كميات كبيرة من الغاز المنزلي.
وقد أبدى الجانب الجزائري تعاونه، حيث أكد الوزير عرقاب استعداد الجزائر لاستقبال وفد سوري لإنهاء هذا الموضوع بالسرعة الكلية، كما ناقش الجانبان طرق التعاون في الاستكشاف وخامات الثروات المعدنية كالفوسفات مثلاً.
ووجه الوزير عرقاب في نهاية الاجتماع دعوة للوزير طعمة لزيارة الجزائر ومتابعة بحث التعاون المستقبلي في مجال الطاقة والثروات المعدنية، معرباً عن محبته الكبيرة والجزائريين عموماً لسورية التي نجحت في محاربة الإرهاب والنهوض من جديد.
يذكر أن سورية قد عقدت خلال الفترة الماضية سلسلة اجتماعات للتعاون مع الدول الأخرى في مجالات عدة كان آخرها اجتماعاً عقد في الشهر الماضي مع سفير روسيا البيضاء في دمشق، حيث تطرق الاجتماع حينها إلى تأمين احتياجات الوزارة من الآليات الهندسية والنوعية اللازمة للعمل وخاصة آليات إنتاج ونقل الفوسفات، وقد قدم الجانب البيلاروسي عرضاً فنياً ومالياً لتأمين الآليات النوعية للشركة العامة للفوسفات.

مصروف المولدات في المعامل والمحال يدفعه المواطن

الصناعية بالوش: نسبة ربح ٢٠ بالمئة غير كافية

مدير الأسعار: شكوى التجار مبالغ بها

| نوار هيفا

كل ما يجري يؤكد أن المواطن السوري ينفق على الجميع من جيبه المثقوب أساساً؛ على الحكومة، على التجار، على الخدمات، ومن ثم على أسرته وأولاده الذين قد لا يبقى لهم شيء.
مليارات الليرات ينفقها أصحاب المحال شهرياً ثمناً لمحروقات المولدات ليقدموا للمواطن كما يدعون «خدمة»، خدمة يرى المواطن أنه يدفع ثمنها مضاعفاً كي تصل إليه، فيمتنع عنها، لكن ماذا عمّا لا يستطيع التخلي عنه؟

أربعة أسواق

«الوطن» جالت على أربعة أسواق في دمشق «السوق التجاري في ضاحية قدسيا، الميدان (الجزماتية)، الشيخ سعد، سوق الشعلان (التنابل)» لرصد مصروف المولدات في محالها خلال شهر واحد فقط بشكل تقريبي، وضمن عمل ١٠ ساعات باليوم مع حساب عطلة الجمعة وعلى اختلاف سعة هذه المولدات وما تم تحميله عليها بين إنارة ومعدات، فتبين أن مصروف المحال الصغيرة ذات المولدات المتوسطة الحجم (ليترا بنزين بالساعة) أي ما يعادل ٢٠ ليتراً باليوم، بمعدل ١٠ ساعات فقط، وعلى حساب سعر الليتر الواحد بـ٧٠٠٠ ليرة، ليكون ثمن ما يدفع للمولدات باليوم ١٤٠,٠٠٠ ليرة، أي ٣,٦٤٠ ملايين ليرة شهرياً.
أما حساب المولدات الكبيرة ذات التحميل الإضافي وفق عمل المحال في هذه الأسواق فكان ٤ ليترات بنزين بالساعة، أي ٤٠ ليتراً باليوم ضمن حجم عمل ١٠ ساعات، وبسعر ٧٠٠٠ ليرة لليتر الواحد، أي ٢٨٠,٠٠٠ ليرة باليوم الواحد، وشهرياً ١٠٤٠ ليتر بنزين بسعر ٧,٢٨٠ ملايين ليرة.
وبحسبة صغيرة بشكل تقريبي، وبعدد المحال التي تم رصدها، وكانت ٢٠ محلاً ذا مولدة صغيرة و٢٠ مولدة كبيرة في أسواق قد لا تعتبر رئيسية، كانت المبالغ المدفوعة بمليارات الليرات التي يتم تعويضها – كما ذكر أصحاب هذه المحال – من المواطن ذاته في ضوء حساب هامش الربح المضاف لبضائعهم وفق أثمان التكاليف.

تأثير سلبي

الصّناعيّة فاطمة بالوش صاحبة معمل للمواد الطبية والتجميلية، أكدت في تصريح خاص لصحيفة «الوطن»، أن المحروقات أثرت في الصناعات الوطنية بشكل كبير، فماكينات العمل كلها تعمل على المولدات، وأحياناً يصل سعر ليتر البنزين لـ٨٠٠٠ ليرة سورية.
وبينت أنها لا تستطيع زيادة سعر المنتج، وذلك لضمان تصريفه والتوفيق بين القوة الشرائية والمربح، وأضافت: «لكن حتى لو امتنعت أنا كصناعية عن رفع ربح المنتج، فإن التاجر سيرفع سعرها ليدفع ثمن البضائع وتكاليف النقل وتأمين هامش ربح».
وفي الحديث عن هامش الربح المحدد، أوضحت بالوش أن نسبة الربح المحددة وفق قانون التسعير من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة غير كافية، وأحياناً تضطر الصناعي لإيقاف العمل تفادياً للخسارة.
وضربت مثالاً: «حاجتي من المحروقات لتسليم طلبية واحدة ٢٠٠ ليتر بنزين، أي ما يعادل مليوناً و٤٠٠ ألف ليرة، عدا أجرة العمال وغيرها من المصاريف، لذا فإن الضغط على التاجر لتخفيض الأسعار لم يعد ينفع.
وأكدت أن رفع هامش الربح ليس حلاً، لأنه سيرفع سعر المنتج المحلي، ليصبح أغلى من المنتج الأجنبي المهرب، وفعلياً المستهلك يفضل المنتج الأجنبي على المنتج المحلي.
صناعي آخر قال لـ«الوطن»: «هناك تجار وصناعيون لجؤوا إلى تخفيف جودة المنتج لتعويض الخسارة، وهذا يؤثر في سمعة المنتج المحلي سلباً، مبيناً أن العمل تراجع عن العام الماضي أكثر من ٧٠ بالمئة، حتى باتت فكرة الإغلاق واردة جداً لتخفيف أعباء هذه الخسائر.

المحروقات محسوبة

بدوره مدير دائرة الأسعار نضال مقصود، أكد أن شكوى التجار الدائمة من هذا الموضوع مبالغ بها، إذ تتم دراسة هامش الربح وفق تكاليف الإنتاج الكلية مع إضافة تكاليف المحروقات، كما أن نسب الأرباح وضعت بالتنسيق والتشارك مع الفعاليات في القطاع الخاص سواء كانت صناعية أم تجارية، وبنود التكلفة تُدرس ضمن لجنة التسعير المركزية بحضور ممثلين عن اتحاد غرف الصناعة والتجارة.
أما عن نسب هوامش الربح، فأوضح مقصود أن نسب ربح الصناعيين المحددة من المديرية لا تتجاوز ١٠ بالمئة لأنه ربح صناعي، أما التاجر فهو عبارة عن حلقتين، حلقة تاجر الجملة، وحلقة تاجر المفرق، ولكل حلقة نسبة ربح تقدر حسب المادة وأهميتها.
وعن آلية تحديد نسب الأرباح، أوضح مقصود أن الصناعي أو التاجر يضع بيان تكلفة منتجه مضافة إليها المحروقات، ثم يودعها لدى وزارة التجارة الداخلية، وفي حال كانت نسبة هامش الربح المحددة غير كافية، تقوم لجان التسعير المركزية والفرعية باعتماد التكاليف الحقيقية أيّنما كانت (صناعي وتاجر) وتضاف إليها نسب الربح.

عوامل داخلية وخارجية

من جهته الخبير الاقتصادي الدكتور حسن الحزوري أكد في تصريح خاص لصحيفة «الوطن»، أن عملية التسعير تعتبر مؤشراً اقتصادياً مهماً جداً، كونها الأداة الرسمية في المنافسة الحقيقية وهي مقياس لجودة السلعة أو الخدمة.
وبيّن أن عملية التسعير تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية، كالسياسة التنظيمية، تمايز المنتج، تكلفة المنتج، مرونة السلعة، قنوات التوزيع، نمط الشراء للمستهلك، البيئة الاقتصادية، المركز السوقي للشركة.. الربح وعوامل خارجية تتعلق بعدد الزبائن وحجم الطلب وطبيعة السلعة، عدد المنافسين، والظروف الاقتصادية السائدة، والقوة الشرائية للعملة الوطنية ومتوسط الدخل للفرد ومدى استقرار سعر الصرف.. إلخ.

بدعة سورية

وأشار إلى أن طريقة التسعير المعتمدة في سورية، تكاد تكون مميزة عن بقية الدول، فهي بدعة سورية بامتياز، لأن التسعير الحقيقي يخضع لقواعد علمية تفرضها العوامل الداخلية والخارجية لكل مؤسسة أو شركة أو بائع، كما يخضع لقانون العرض والطلب في السوق، ما يجعل من نشرات الأسعار الصادرة عن أي جهة حكومية غير قابلة للتطبيق فعلياً، وتبقى ديكور توضع لدى المنتجين أو لدى المحال التجارية من دون التقيد بها، وفعلياً قد يكون السعر الذي ستباع به السلعة أعلى من السعر التمويني أو يساويه أو أقل منه حسب التكاليف الفعلية وطبيعة السلعة إن كانت قابلة للتخزين أم لا، وطبيعة السوق هل هي احتكارية حيث لا يوجد غير منتج واحد أو عدد قليل من المنتجين أو تنافسية حيث هناك عدد غير محدد من المنتجين أو المستوردين.
وأضاف: بالعودة إلى طريقة التسعير المعتمدة في سورية، التي تلزم الصناعي بهامش ربح بنسبة ١٠ بالمئة، وللتاجر بنسبة من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة، فهل هي نسب مقبولة للمستثمر الخارجي في حال أراد افتتاح مشروع؟ ولكن السؤال: هل سيحدد السعر وفق التكاليف الحقيقية التي سيصرح بها الصناعي، بمعنى هل تحسب التكاليف العلنية والتكاليف الباطنية أو المستورة؟ هل تكلفة المحروقات محسوبة بالسعر الرسمي أم بسعر السوق السوداء؟ هل يحصل الصناعي على كل مخصصاته من الوقود مثلاً لتشغيل منشآته بالشكل الأمثل؟ هل تكاليف المواد الأولية تحسب وفق سعر الصرف الرسمي أم سعر صرف السوق السوداء المتغير يومياً؟ وبالتالي على أي تكلفة سيتم التسعير من خلال إضافة ١٠ بالمئة لنصل إلى تسعيرة المنتج العادلة؟ الأسئلة نفسها يمكن أن نطرحها في حال التسعير لتاجر الجملة أو تاجر المفرق عندما نضيف بين ١٥ و٢٠ بالمئة على التكلفة كأرباح، هل أخذنا بعين الاعتبار التكاليف المستورة التي يتحملها الصناعي والتاجر بسبب فساد البعض؟ هل تأخذ مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية هذه التكاليف بعين الاعتبار وتقبل بها من دون وجود إثباتات رسمية؟ ومن ناحية أخرى، كيف يستقيم أن تكون نسبة ربح الصناعي ١٠ بالمئة من التكلفة، وفي الوقت نفسه عندما يقدم تصريحاً بأرباحه الصافية الحقيقية، عليه أن يدفع ضريبة لوزارة المالية نسبتها ٢٨ بالمئة في حال تجاوز ربحه الصافي ثلاث ملايين ليرة سورية؟ وإذا حسمنا الضريبة التي سيدفعها للمالية، سيبقى ربحه الصافي يعادل ٧,٢ بالمئة من التكاليف فقط، فهل هذه النسبة مشجعة للاستثمار والاستمرار في العملية الإنتاجية؟

تشجيع المنافسة

وأوضح حزوري أن الحل الأمثل لتسعير المنتجات الوطنية يكون من خلال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، والسماح لأكبر عدد من المستوردين أو المنتجين بالدخول إلى السوق من دون عقبات أو شروط تعجيزية، وعدم احتكار الاستيراد للمواد الأساسية اللازمة للصناعة أو للتجارة على عدد محدد من المستوردين، وإلغاء كل التكاليف غير الشرعية التي تفرض على المنتجين الصناعيين بشكل خاص، على أن يكون الدور الأساسي لكل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الصناعة، هي ضمان الجودة، والتأكد من تطبيق المواصفات القياسية، وتصنيف المنتجات من نخب أول وثان وثالث حسب الجودة، ومحاربة الغش والتدليس وضمان سلامة الغذاء ومنع الاحتكار وترك التسعير لآلياته الطبيعية، أي قانون العرض والطلب في بيئة أسواق تنافسية.

> باحث اقتصادي: آلية التسعير المتبعة في بلدنا «بدعة اقتصادية»